

تغيير النماذج: المخرج الوحيد

أخفقت محاولات تنفيذ التنمية المستدامة لأن النموذج الاقتصادي المهيمن لم يكن في الحقيقة معدلاً، باعتبار أن الرأسمالية المتفلتة غير المضبوطة تتناقض وأي نموذج استدامي. والأمر عائد إلى الدولة لتصبح معزز الاستدامة الرئيسي، بتمتين تنسيق واسع مع المجتمع المدني ومجمعي الأعمال (السوق) تعزيزاً لنموذج تنموي حيوي حاسم. كما ينبغي احترام العمال وإيلاء اقتصاد النساء انتباهاً خاصاً، إذ يشكّلان معاً عنصرين رئيسيين في أي نموذج تنموي حيوي.

أليخاندرو تشانونا

الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك
مجموعة عكس آفاق التنمية العالمية

تكمن صعوبة تحقيق التنمية وأهداف رفاهية الإنسان في فشل النموذج الاقتصادي السائد، الذي يفرض أمامنا مسألة تغيير الرأسمالية من داخلها أو من خارجها. أما ردة فعلنا فهي من الداخل. فضعف المبادئ التي تُديم النموذج النيوليبرالي تجلّى في الأزمات الاقتصادية المتكررة. على أنه يُستمرّ بفرض هذه المبادئ باعتبارها الطريق الوحيدة المؤدية إلى التنمية. وخلال العقدين الماضيين، انطبع الاقتصاد العالمي بالأزمات المستمرة التي يجمعها قاسم مشترك: مضاربة في الأسواق المالية تؤدي إلى الاستثمار بأدوات مضاربة مرتفعة المجازفة. وفي نهاية المطاف، يولّد الرأسمال الزائد والرقابة المتراخية فقاعاتٍ ثم فرط تسخّن ما يلبث أن يتحوّل إلى أزمات.

الفجوة بين الخطاب والأفعال

مع نشر «اللجنة العالمية للبيئة والتنمية» (لجنة براندتلاند» Brundtland Commission) في عام 1987 مصطلح «التنمية المستدامة»، أصبحت هذه نقطة مرجعية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. فمع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية المنعقد في عام 1972، ومع التقرير الذي نشرته اللجنة الدولية للتنمية (لجنة برانت» Brandt Commission)) بوصفهما فعاليتين سابقتين، حدّدت «لجنة براندتلاند» التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي يمكنها أن تلبّي حاجات الجيل الراهن من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها».

وقد نجم المضمون الحاسم للمفهوم في قَمّة

1 Alejandro Chanona; National Autonomous University of Mexico (UNAM).

فكرة «الاستدامة» بما فيه مصلحة توسّعها الاقتصادي والمحافظة على نسق الاستهلاك السكاني المفرط. في الوقت الراهن، في البلدان النامية، ليست حماية البيئة أولوية بالضرورة، فيما بدأ ترنح منطوق السعي إلى النمو أولاً ومن ثمّ العمل على التنمية من بعد. وبالتالي، بالرغم من حقيقة إعلان الأمم المتحدة إطار عملها، وإعلان الدول وقوفها إلى جانب التنمية المستدامة، لم توجد الإرادة السياسية لاعتماد برنامج شامل يمكن تنفيذه في أنحاء كوكبنا كلها. وفي الوقت نفسه، ما تزال سعة نموذج التنمية المستدامة وتعدد أبعادها وحجمها بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بعيداً من أن تُفهم بالكامل، أكان من قبل صنّاع القرار أم من قبل السكان بوجه عام. ففيما تصرّ الأمم المتحدة على دعائم العملية الثلاث، تعمل منظمات المجتمع المدني المختلفة على تعزيز طابعها متعدّد الأبعاد، ترتبط فكرة الاستدامة أساساً بالحماية البيئية. وقد أعطيت هذه الرؤية زخماً جديداً خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لما يحدث من كوارث طبيعية واحترار عالمي وتحديات نقل الطاقة وتحويلها. وهكذا، فقد وُضعت مسألة الاقتصاد الأخضر، على سبيل المثال، باعتبارها واحدة من الأولويات الموجودة على أجندة التنمية المستدامة نفسها. هذه الظروف ينبغي تفهّمها في إطار عمل النظام الدولي الذي اعتمد مسلمات نيوليبرالية كنموذج للتنمية. وبحسب هذه الرؤية، ستجلب الديمقراطية الانتخابية والأسواق الحرة معها رفاهية بعيدة المدى، ولهذا السبب ينبغي على الدول أن تحدّ من وظائفها وأن تترك قوى السوق لتقوم بعملها. وقد عرض هذه النموذج حدوده في مرحلة مبكرة بعد مع تجلّد أزماته الاقتصادية واتّساع الفجوات الاجتماعية أدّت بالعمولة إلى أزمة أخلاقية حقيقية.

الأرض المنعقدة في عام 1992، مع تبني «إعلان الريو حول البيئة والتنمية» و«الأجندة 21». في هاتين الوثيقتين التزمت البلدان الموقّعة بالسعي إلى نمو اقتصادي يقوم على خطوط التنمية المستدامة وعناوينها العامة. فيما بعد، أنشئت «لجنة التنمية المستدامة» في المجلس الاقتصادي-الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، باعتبارها هيئة تتابع الاتفاقات.

يتحرّى مفهوم التنمية المستدامة العلاقة بين العلاقة بين التنمية الاقتصادية والجودة البيئية والمساواة الاجتماعية. فهو يتضمّن أفقاً أو منظوراً بعيد المدى ومقاربة شمولية للعمل يقرّان بالحاجة إلى شمول جميع الناس في العملية. وبحسب «لجنة براندتلاند» يُعنى بالتنمية المستدامة: «عملية ديناميّة للتغيير حيث يتّسم استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات وتوجّه التنمية التقنيّة بالانسجام مع حاجات المستقبل كما هو حالها مع حاجات الحاضر».

بيد أن ميزانية تقدّم هذا النموذج تتكشف عن فجوة كبيرة بين الخطاب وبين الأفعال. فمراجعة الوثائق التي خرجت بها مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها المختلفة أنه منذ «قَمّة الريو» حوِّط على خطاب التنمية المستدامة مترافقة مع أفكار كالتنمية البشرية والأمن الإنساني.

وهذا لا يعني أنّ الفكرة تعرّزت أو أنها تمثّل أولوية على الأجندة الدولية، بل إن العكس هو الصحيح. إذا عانى تعزيز هذا النموذج من تقلبات جدية بين صعود وهبوط بسبب العوامل التي تتراوح بين أن تكون اختلافات في الفهم بين كلّ من الشمال والجنوب حيال الأولويات أو التمويل، أو أن تقلّص الأهداف إلى «حدّها الأدنى المقبول من الجميع»، وبين بروز أجندة الأمن التقليدي وتفوقها إثر هجمات 11/9 الإرهابية على واشنطن ونيويورك في عام

2001.

وفي الوقت نفسه، فقد حذفت البلدان المتقدمة

من "الريو" إلى "إعلان الألفية": نوايا طيبة ونتائج تعيسة

تعود الحركات السابقة على حركة التنمية المستدامة لوضع الإنسان الفرد في مركز الهموم التنموية إلى السبعينيات والثمانينيات، مع إنشاء "اللجنة المستقلة لمسائل التنمية الدولية" و"اللجنة المستقلة لمسائل الأمن والحد من التسلح" و"لجنة براندتلاند" سابقة الذكر.

في النصف الأول من التسعينيات اكتسبت مسائل التنمية أهمية خاصة، انعكست في سلسلة القمم التي عقدت، وبروز مفهومي التنمية البشرية والأمن الإنساني وثيقي الارتباط بفكرة التنمية المستدامة. وقد مكّنت نهاية الحرب الباردة من توسيع الأجندة الدولية لُدْمَج فيها ما أطلق عليه اسم "المسائل الجديدة" التي تغطي أجندتي التنمية والأمن.

والواقع أنّ هذه الظاهرات كانت موجودة أثناء العقود الماضية، إلا أنّ الصراع ثنائي القطب أملى دفعها إلى مكان خلفي. ومن وجهة نظر "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) تعمّقت الفجوة بين كلٍّ من الشمال والجنوب بسبب النموذج الذي اعتبر أنّ النمو الاقتصادي سيُجلب تلقائياً منافع أكبر للمجتمع، مشدداً على مسألة هيكلية التنمية البنيوية². وهكذا، فقد نشأت من داخل الأمم المتحدة أجندة تنمية جديدة ترمي إلى التعامل مع اللامساواة الكبيرة المنعكسة، مثلاً في الأزمات الإنسانية المندلعة في أفريقيا وفي موروث "العقد الضائع" في أميركا اللاتينية. بيد أنّ ما يثير الاهتمام أنه بالرغم من هذه الانتقادات الموجهة للنموذج النيوليبرالي، غير أنه اكتسب مزيداً من القوة وكان في إطار العمل ذلك الذي حاول تنفيذ نموذج التنمية المستدامة.

في عام 1990 انعقد "المؤتمر العالمي من أجل التعليم للجميع" و"مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن البلدان الأقل تقدماً". في تلك السنة نفسها، اقترح "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء، ك"محبوب الحق" و"أمارتيا صن"، مفهوماً بديلاً: مقارنة التنمية البشرية، التي حُدّدت بأنها عملية تعظيم خيارات الناس والشعوب، وتعزيز القدرات البشرية (مروحة الأشياء التي يمكن للناس القيام بها) والحريات وتمكينهم من: أن

2 United Nations Development Program (UNDP), "Origins of the Human Development Approach," <hdr.undp.org/en/humandev/origins/>.

يحيوا حياة طويلة وصحية، وأن يكون لديهم وصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق، وأن يشاركوا في حياة منجمعهم وفي القرارات التي تتأثر بها حياتهم³.

في عام 1992 اكتسبت فكرة التنمية المستدامة زخماً حاسماً مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" (UNCED) في "ريو دي جانيرو". وبحضور زعماء 108 دول انتهى المؤتمر إلى تبني الوثائق العامة الثلاث ("إعلان الريو"، "الأجندة 21"، "مبادئ الغابة")؛ وإنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة، وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بتغيير المناخ والتنوع الحيوي والتصحّر.

اشتمل "إعلان الريو" على 27 مبدأ للعمل تتعلّق بالتنمية المستدامة وتمسّ عناوين أساسية ك"السياسات الوقائية" و"المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة" و"المالوث يدفع". وقد عنى بالطبع شمول مبدأ "الحق في التنمية" (المبدأ 3) ولأول مرة التأكيد على ذلك الحق في اتفاقية دولية أقرّت بالإجماع. من جهة أخرى، تقدّم وثيقة "الأجندة 21" فصولها الأربعين إطاراً عملٍ واسعٍ للعمل لتحقيق الانتقال نحو التنمية المستدامة ولقياس التقدّم المحقّق نحو الهدف⁴. وتنبغي الإشارة إلى أنّ القرار بتعزيز حركة اجتماعية واسعة لصالح هذا النموذج كان أحد أهم جوانب المؤتمر. وقد تُصوّر أنّه سيكون لهذه القمّة أثر على المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المنظمّ في أنحاء العالم كافة. وهكذا، كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أول مؤتمر دولي يُتبّع وصولاً كاملاً إلى عدد كبير من المنظمات الاجتماعية ويسهم في تطوير قمّة مستقلة⁵.

3 Ibid.

4 Cfr United Nations, Rio Declaration on Environment and Development: application and implementation Report of the Secretary-General, (E/CN.17/1997/8), Commission on Sustainable Development, Fifth session, (7-25 April 1997).

5 وقرت القمّة وصولاً كاملاً إلى مروحة واسعة للمنظمات غير الحكومية وشجعت انعقاد قمّة أرض مستقلة:

Cfr Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz, "What is sustainable development?, Goals, Indicators, Values and Practice", *Environment: Science and Policy for Sustainable Development*, volume 47, Number

وهمواملة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ميله نحو وضع البشر في محور مركزي للتنمية في تقريره عن التنمية البشرية لعام 1994، اقترح رؤية جديدة إلى الأمن تتحدّى المنظور التقليدي المتمحور حول الدولة وعناصرها العسكرية المكوّنة. فالأمن الإنساني يعني الأمان والحماية من مخاطر زممنة كالجوع والمرض والقمع والحماية من المستجدات المفاجئة والمضرة التي تسبب انقطاعاً في أنساق الحياة اليومية⁶. ويقوم هذا المفهوم على منطق التنمية البشرية ليشمل الأمن الاقتصادي والسياسي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي.

في السنة نفسها انعقد مؤتمر التنمية المستدامة في الدول-الجزر الصغيرة (SIDS) النامية في "بريدجتاون" بـ "باربادوس". كان هذا أول المؤتمرات لترجمة "الأجندة 21" إلى خطة عمل لمجموعة من البلدان. وقد وضع "برنامج عمل باربادوس" (BPOA) وإعلان "باربادوس" جملة من الأعمال والإجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم التنمية المستدامة في البلدان المذكورة⁷.

وهكذا، شهدنا في أوائل التسعينيات بروز حركة للتنمية، ضمن الأمم المتحدة، تتمحور حول رفاهية الإنسان وكرامته. وقد انعكس اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسائل في عقده عدة اجتماعات دولية تتعلق بالغذاء (مؤتمر التغذية الدولي 1992، قمّة الغذاء العالمية 1996)، وبحقوق الإنسان (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993) وبالسكان (المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية 1994، و"المؤتمر الدولي

3, (2005).

6 UNDP, "New dimension of human security, "Human Development Report", (UNDP, 1994).

7 كلتا الوثيقتين تورّد 15 مجالاً ذات أولوية لعمل محدّد: تتغيّر المناخ، تتغير مستوى البحر بسبب تغيّر المناخ وارتفاع مستواه، الكوارث الطبيعية والبيئية، إدارة النفايات، الموارد الساحلية والبحرية، موارد المياه العذبة، موارد الطاقة، موارد السياحة، موارد التنوع الحيوي، قدرات المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني، النقل والمواصلات، لعلم والتقانة، تنمية الموارد البشرية وتنفيذها، المراقبة والمراجعة.

Cfr. UNESCO, *Intersectoral Platform for Small Island Developing States, From Barbados to Mauritius*, <portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=12117&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html>.

حول السكان والتنمية+5“ (1999)، والإسكان (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، أو “الموئل II)، وبالمساواة الجنوسية (المؤتمر العالمي الرابع للنساء في بيجينغ 1995، و“بيجينغ+5“ (2000).

ومن مظاهر الإعلانات وخطط العمل البارزة التي نجمت عن تلك المؤتمرات، تشاركت في ما يلي: (أ) الإصرار على وضع الناس في أساس العملية التنموية ومركزها؛ (ب) الحاجة إلى تعزيز برنامج شامل لإشباع الحاجات الإنسانية ودفعه؛ (ج) تعزيز الاستدامة التنموية، ولاسيما في قمم السكان والإسكان.

وبالتالي، فقد اعترف الإعلان الصادر عن قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، على سبيل المثال، بأن “التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ترتبط بعضها ببعض على نحو تأثري، وتشارك باعتبارها العناصر المكوّنة للتنمية المستدامة، التي تشكّل بدورها إطار عمل لجهودنا تحقيقاً لجودة أرفع لحياة الناس”⁸.

ومع مراعاة الاتفاقية التي تُوصّل إليها في “قمة الريو”، عقدت في نيويورك الجلسة الخاصة للجمعية العامة في الأمم المتحدة في عام 1997 (“قمة الأرض+5”)⁹. وقد دعت الجلسة إلى تقويم التقدم المحقّق منذ انعقاد “قمة الريو”، بغية وضع أولويات المستقبل. وبناءً على التقارير المعدّة للجلسة، اعترفت الحكومات بأنّ التنمية العالمية واصلت تدهورها منذ “قمة الريو”، فيما استمرت الموارد المتجددة تُستخدَم بمعدلات غير مستدامة البتّة، مع تزايد عدد الفقراء ونمو الفجوة بينهم وبين الأغنياء، أكان في البلدان أم في ما بينها.

علاوة على ذلك، طغت اختلافات الشمال-الجنوب في السجلات والمناقشات. ولم تنفد البلدان المانحة تعهّدها بزيادة المساعدات التنموية الرسمية (ODA)، كما لم تُنحّ التقتانات المستخدمة الصديقة للبيئة متاحة على أساس الامتيازات.

ومن ناحية أخرى، هبطت المساعدات التنموية

8 Copenhagen Declaration on Social Development, adopted at the World Summit for Social Development, (Copenhagen: 1995), <www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm>.

9 UN General Assembly, Programme for the Further Implementation of Agenda 21, adopted at the special session of the General Assembly Earth Summit + 5, New York, (September, 19, 1997).

الرسمية من معدل تبلغ نسبته 0,34% من الناتج المحلي القائم للبلد المانح في عام 1991 إلى 0,27% في عام 1995¹⁰.

ونتيجة لهذه الانقسامات، شملت وثيقة الاجتماع النهائية (برنامج لتنفيذ الأجنحة 21 اللاحق) حدّاً أدنى من الالتزامات الجديدة بالعمل. ومع أنّه لم تعلن التزامات مالية محدّدة جديدة، فقد وافقت الحكومات على إعلان عام مفاده أنّ على البلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها التي اتّخذتها في الريو، المرتبطة بالمساعدات التنموية الرسمية، وأنه ينبغي بذل “جهود مكثّفة لعكس الاتجاه الهابط منذ عام 1992¹¹.

في أواخر التسعينيات أضحّت الأزمة الأخلاقية التي مُيت بها العولمة الاقتصادية النيوليبرالية أوضح وأجلى. كما أضحّت اللامساواة الاجتماعية المتعمّقة، في بلدان كلا الشمال والجنوب، وضعف الدولة بوصفها الضامن للمنفعة العامّة، والأزمات الاقتصادية المتكررة، “اللويثان” (Leviathan) الاستبدادي الجديد، رمز الشرّ والتوحّش.

وقد ترافقت الأزمات مع حركات العدالة الاجتماعية التي أعلنت أنّ “عالمنا آخر ممكن”. فقد أجزت تظاهراتها الحاشدة الكبرى في “سياتل” وقت انعقاد اجتماع “منظمة التجارة العالمية” في جولتها الألفية خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 1999. منذ تلك اللحظة، باتت كل القمم العالمية التي كانت تعقدها القوى الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن مؤسساتها المالية الدولية، هدفاً تنقّده تظاهرات الحركة. فوجودها في القمم الدولية، كذلك التي انعقدت في “بانكوك” وقمة “مجموعة السبع” المنعقدة في “أوكيناوا” عام 2000، جعلت من حركة العدالة الاجتماعية لاعباً جديداً على خارطة المسرح الدولي الجديد والمعقّد.

وفي عام 2000 اجتمعت 189 دولة في “قمة الألفية” لتعبر مجدداً عن موافقها من اللامساواة العالمية والفقير والصحة والغذاء.

كما لامست، أيضاً، مسائل مركزية كإصلاح الأمم المتحدة ومكافحة وباء “الإيدز” والتعليم وحفظ البيئة والأمن الدولي، وأخيراً وخصوصاً الحروب بين الإثنيات في أفريقيا. وأبرز البيان

10 UN Department of Public Information, Earth Summit Review Ends with Few Commitments, Press Release, (New York: 27 June 1997).

11 Ibid.

الختامي الصادر عن القمة الأزمة الأخلاقية في السياسة والاقتصاد الدوليين خلال الألفية الجديدة. وبحسب “إعلان الألفية” فإنّ قادة العالم لن يوفروا جهداً لتحرير الإنسانية من الحرب والفقير المدقع ولدرء مخاطر الكارثة البيئية ولتعزيز الديمقراطية وحكم القانون.

في النظرية، تدعّن أهداف التنمية الألفية الثمانية وغاياتها الإحدى والعشرون لمنطق تعزيز التنمية البشرية. والحقيقة أنّ الأهداف قُلّصت إلى “الحدود الدنيا المقبولة من الجميع”. وهذه هي حال خفض الفقر على أساس الدخل، باعتبار أنّ أحدًا لا يعود فقيراً إلى عاش/ عاشت بأقل من دولار أميركي في اليوم، أو التعليم بتحديد الهدف بتغطية التعليم الأساسي.

وقد ورد في الهدف السابع: “ضمان الاستدامة البيئية”. على أنّ دمج مبادئ التنمية المستدامة بالسياسات والخطط الوطنية، فضلاً عن استرداد فاقد الموارد الطبيعية، مثلاً تعهّدين كانا قد اتّخذنا في “قمة الأرض” بعدُ في عام 1992. وفي الوقت نفسه، لم تنشئ الغاية “7ب”، التي تتعلق بخسارة التنوع الحيوي وزوال الغابات وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون -من بين أمور أخرى- أيّ التزامات أو موجبات محدّدة تشي بمستويات محدّدة للخفض.

من “جوهانسبورغ” إلى “الريو+20”: دموع بين الحرب على الإرهاب وبين النازلة البيئية

في عام 2001 انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي في “بورتو أليغري” بالبرازيل، الذي جمع الحركات العالمية المناهضة بالعدالة الاجتماعية. كان ذلك تمريناً مورس في موازاة منتدى “من أجل بناء المواطن في العالم” الذي عُقد في باريس. وفي كلتا الحالتين، كان الهدف تحليل الوضع الراهن واقتراح البدائل من الأشكال والنماذج السائدة¹². وقد ساهم المجتمع المدني

12 خلال «المنتدى الاجتماعي العالمي» عملت الحركات الاجتماعية على تحديد هدف نشاطيتها وترجمتها إلى «نموذج للمجتمع البديل، تحترم أسسه كرامة كل إنسان وتدافع عن تراث الإنسانية المشترك، وتعزّز الديمقراطية والاستدامة البيئية وممارسة اللاعنْف، وتحترم الهوية والتنوع، وتضع الاقتصاد في خدمة الإنسان، وتدافع عن الحق في الثقافة وعن التضامن بين الشعوب والأفراد؛ وتخلق البنى الاجتماعية التي تجعل من الممكن أن يعيش الفرد في ظل الحرية والمساواة والأخوة.

“Charter of Principles of the World Social

نيجيريا: مفاتيح لخفض مستدام للفقر

إدوارد أويوغي

شبكة التنمية الاجتماعية، نيروبي، كينيا

معدلات الجريمة والعنف والتدهور البيئي المزعزِع إلى تغيّر المناخ وانخفاض عدد العمال وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وتغيّر البنية الأسرية. فالأسرة التقليدية على التحديد مسألة بالغة الأهمية في الثقافة النيجيرية، ولكنها في الوقت الراهن مؤسسة تنهار وتتفكك بسبب النزوح والهجرات من الريف إلى المدن، فضلاً عن أسباب أخرى.

إنّ تعدّد التحديات هذه لا يمكن أن يُجابَه بحلول تبسّطية واختزالية. فلמעالجة الفقر من المهم أن يُصار إلى تمكين السكان الفقراء وإعطائهم فرصة ليدبروا البيئة والموارد الطبيعية. وقد ورد في هذا الجانب شرحٌ للصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "يُعرّف التمكين بأنه قدرة الناس، وخصوصاً الأقل امتيازاً، على: (أ) الوصول إلى الموارد المُنتجة التي تمكّنهم من زيادة أرباحهم والحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون إليها؛ (ب) المشاركة في عملية التنمية وصنع القرارات التي تؤثر فيهم. وهذا الجانبان مترابطان؛ وأحدهما من دون الآخر لا يمكن أن يكون تمكّيناً". وإذا فهم ذلك، فمن الواضح أنه ينبغي على الاستراتيجيات والسياسات العالمية المستهدفة خفض الفقر أن تُدمج بالاعتبارات الاقتصادية والبيئية.

تنعم نيجيريا بمراد طبيعية عديدة، كال بوكسيت والذهب والقصدير والنفط والغابات والأراضي الرطبة، إلخ...، وهي تتمتع بأكثر غابات المنغروف الاستوائية [Mangrove شجرة تخرج الجذور الجديدة من أغصانها] في أفريقيا، وتحل في هذه الجهة الثالثة عالمياً، إذ تغطي مساحة إجمالية تبلغ 1000 كم² في موازاة ساحل الأطلسي الغربي لأفريقيا (وللاطلاع على المسائل البيئية في البلد، راجع التقرير الوطني). غير أنّ 70% من النيجيريين يتخبّطون في العوز. في عام 2002 أحلّ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) نيجيريا في المرتبة 26 بين الدول الأفقر في العالم، والوضع ما يزال كذلك، ولك يشهد أيّ تحوّل.

أمّا عوامل هذا الوضع وأسبابه فمتعددة، وهي تشمل السياسات الاقتصادية الكلية (الماكروية) والنمو الاقتصادي السلبي وتأثيرات العوامة والفساد وأعباء الدين والإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة في القطاع غير الرسمي، والبطالة أو النقص في سوق العمل والنمو السكاني المرتفع وتنمية الموارد البشرية الفقيرة البائسة. ومن العوامل الأخرى أيضاً ارتفاع

بصورة حازمة في الترويج للتنمية المستدامة. وقد مكّن تبادل الأفكار والخبرات من الانضمام إلى الجهود المبذولة على المستوى الدولي، في الوقت نفسه الذي عزّزت فيه تلك الحركات الاجتماعية التغييرات الحادثة على المستوى المحلي من خلال العمل المباشر مع الناس. وقد عنت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 على كلٍّ من واشنطن ونيويورك العودَة إلى مصطلح "السياسة الواقعية" (real politik) على الأجنحة الدولية. وقد أصبحت مكافحة الإرهاب هي الأولوية، ليس فقط بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بل لكل الأجنحة الدولية، الأمر الذي دفع بأجندة التنمية إلى الخلف. وقد عمّ العالم استقطاباً قام على أساس منطق إدارة جورج بوش "من ليس معنا فهو ضدنا". وقد أعادت الولايات المتحدة تشكيل نظمها الأمنية والدفاعية، وعمدت بدعمٍ من الأمم المتحدة إلى شنّ حربها ضد أفغانستان. وهكذا، ارتبطت الأزمة الأخلاقية للعوامة النيوليبرالية بأزمة أمن اللحظة¹³.

بعد سنة على ذلك، انعقد المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية في "مونتيري" بالمكسيك. وقد دعا "توافق مونتيري" البلدان المتقدمة لتتبني إجراءات ملموسة لتنفيذ نسبة 0,7% من نواتجها المحلية القائمة وتخصيصها للمساعدات التنموية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية، وتخصيص ما بين 0,15 و 0,20% من هذه النواتج للبلدان الأقل تقدماً، وهو الهدف الذي جدّد التأكيد عليه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان الأقل تقدماً. بيد أنّ الوثيقة لم تبضع أهدافاً واضحة فيما يتعلق بكمية الموارد التي ينبغي أن تُستخدم لتعزيز التنمية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الرأسمالية الأخرى¹⁴.

Forum" in *Foro Social Mundial*, (June 8, 2002), <www.forumsocialmundial.org.br/main.php?id_menu=4&cd_language=4>.

13 Alejandro Chanona, "El sistema internacional: viejos dilemmas y nuevos retos. La crisis de septiembre de Estados Unidos y su gran oportunidad," in José Luis Valdés-Ugalde and Diego Valadés, comps., *Globalidad y Conflicto. Estados Unidos y la crisis de septiembre*, (México City: Editorial UNAM, CISAN, IJ, 2002), pp. 65-73.

14 United Nations, *Proyecto de documento final*

ملموسة جديدة، كما لم يُصر إلى إعادة التفاوض بشأن "الأجنحة 21". فعلى سبيل المثال، وضعت بضع غايات، كخفض عدد الناس الذين لا يتمتعون بالخدمات الصحية العامة (النظافة) الأساسية إلى النصف بحلول عام 2012، وتحقيق خفض حاسم في فاقد التنوع الحيوي بحلول العام نفسه. وفي الوقت الراهن، تستمر العناوين المرتبطة بالمساعدات التنموية الرسمية ونقل التقانة من الشمال إلى الجنوب في توليدها انقسامات أكبر بين البلدان.

في تلك السنة نفسها، خلال اجتماع "مجموعة الثماني" في "غلينغلز" بـاسكوتلندا، تعهدت أغنى بلدان العالم بزيادة أموال المساعدات التنموية الرسمية من 80 بليون دولار في عام 2004 إلى 130 بليون دولار (بأسعار عام 2004 الثابتة)، وهو ما يكافئ 0,36% من إجمالي نواتجها المحلية القائمة.

كما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جانبها بأنّ التقدّم المحقّق على خط التنمية المستدامة خلال التسعينيات كان مخيباً. فالفقر والإقصاء الاجتماعي ازدادا مع تفاقم التدهور البيئي. ولهذا السبب، وبالإضافة إلى تطوير موقفها حيال تقدّم "الأجنحة 21" المحقّق، انعقدت في "جوهانسبورغ" بجنوب أفريقيا القمة العالمية للتنمية المستدامة ("الريو+10")، فعُرفت بكونها "قمة التركيز على الإجراءات التطبيقية".

على أنّه لم يتوصّل، مجدداً، إلى اتفاقيات

de la Conferencia Internacional sobre Financiación para el Desarrollo, International Conference on Financing for Development, (Monterrey, Mexico: March 18-22, 2002), <www.un.org/spanish/conferences/ffd/ACONF1983.pdf>.

وفيما كان الوضع والغموض ثابتين في اجتماعات التنمية وربط أجندة الأمن التقليدي بمسائل الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة باعتبارها مسائل ذات أولوية، وبالتحديد في ما يتعلق بتعمق الحرب في أفغانستان وتفاقمها وشنّ الحرب على العراق، بدأت أزمات النظام المختلفة تتجمّع وتتقارب.

فمن ناحية أولى، بدأت الأزمة الإيكولوجية تتجلى بوضوح أكبر وامتزاجت مع ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية والنزاعات على الموارد في دارفور، نتيجة الاحتباس الحراري في العالم. وفي عام 2007، وبمبادرة من بريطانيا العظمى، ناقش مجلس الأمن في الأمم المتحدة المسألة التي حظيت بأهمية كبرى، إلا أنها رُبطت بمسائل الأمن على كل المستويات. وإلى هذا ينبغي أن تُضاف تحديات نقل الطاقة وتحويلها - بين استنزاف موارد أنواع الوقود الأحفوري والحاجة إلى أنواع بديلة، كي لا يُنزَل مزيد من الضرر بالبيئة- وكذلك أزمة الغذاء التي لا ترتبط بالوصول إلى الغذاء وحسب، بل بوجوده أيضاً، علماً أن أسعاره تزايدت على المستوى العالمي على نحو كبير منذ عام 2005. وأخيراً، فإننا نشهد ما اعتبر أسوأ أزمة اقتصادية منذ الركود العظيم الذي حدث في عام 1929؛ حيث تنبع الأزمة الراهنة من مركز الرأسمالية نفسها، مع فقاعة الرهونات وانهيار المؤسسات المالية، كما حدث لشركة "الإخوان ليهمان". ثمّ ما لبثت الأزمة أن عمّت العالم، وتكرّرت ارتداداتها الاجتماعية في أنحاءه. بيد أنه وبالنظر إلى نشوئها من مركز الاقتصاد العالمي نفسه، فقد فتحت انعكاساً مهماً يتعلق بالحاجة إلى إعادة تحديد العلاقة في ما بين الدولة والسوق، فضلاً عن ضبط الاقتصاد ومراقبته. وعلى نقيض الأزمات الاقتصادية التي انفجرت خلال العقود السابقة، فقد أثبتت التحديات أن طريق الخروج من الأزمة الراهنة لا يمكن أن يكون إلا من خلال الدولة.

وهنا، ينبغي الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ما يتهدّد تحقيق "أهداف التنمية الألفية" من المخاطر، وهو ما يسبّب وقوع ملايين الناس في العالم في لُجّة الفقر والبطالة، فإنّ للأزمة الاقتصادية أثرًا على حجم المساعدات التنموية الرسمية المتأثرة أصلاً. فالمبالغ المحدّدة للمساعدات التنموية الرسمية التي أقرتها بلدان منظمة "التعاون

الاقتصادي والتنمية" الثلاثة والعشرون (من طريق "لجنة المساعدات التنموية") في عام 2009 بلغت 120 بليون دولار، أي بهبوط اسمي بلغت نسبته 2,2% عمّا كانت عليه في عام 2005. ونتيجة لذلك، بلغ عجز عام 2010 في مقابل الغاية التي حُدّدت في "غليينغزل" 18 بليون دولار. وقد حازت خمسة بلدان فقط (هي الدانمارك، لوكسمبورغ، الزوج، هولندا، السويد) نسبة مساعدات تنموية رسمية على إجمالي الدخل الوطني تفوق نسبة 0,7% التي حدّتها الأمم المتحدة.

استنتاجات ختامية

إنّ انعدام الأخلاق في الاقتصاد الدولي، وبالتحديد في الأسواق المالية، يغذّيه أيضاً الافتقار إلى معايير وتشريعات وضوابط، الأمر الذي يغذّي بدوره المضاربة. وإنّ النموذج النيوليبرالي يسعى إلى تحقيق أرباح سهلة وقصيرة الأمد، وهو وضع يجد جذوره في الأزمات الاقتصادية المختلفة توزيع الثروات المحجف وتزايد عدد السكان الذين يعيشون الفقر المدقع.

ولقد صيّق النموذج الاقتصادي-الاجتماعي، السائد في عالم اليوم، نظريته إلى التنمية البشرية، التي كانت بلا شك أغنى عندما وُضع "تقرير براندتلاند" وأهداف "قمة الأرض". أما اليوم، فقد تقلّصت إلى حدّ أدنى، أقرب ما يكون إلى ذريعة أخلاقية منه إلى حلّ للمشكلات المتفاقمة.

وهكذا، تتسم تقدّمات أجندة التنمية المستدامة بكونها تدريجية ومحدودة. فهي تعتمد بصورة مباشرة على إرادة الدول السياسية، وليس فقط على ما ينبثق من الاتفاقيات في ما يتعلق بالأهداف والموارد والبرامج، بل على التنفيذ والتقويم والمتابعة. لقد راهنت البلدان المتقدّمة على الحد الأدنى للأهداف والغايات، إلا أنها وفي الوقت نفسه حالت دون بناء غايات وتعهّدات شمولية ومحدّدة وأكثر طموحاً.

إنّ النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ليسا في حد ذاتهما مكافئين لفقر أقل. فطالما أنّ المشكلات البنوية الناجمة عن توزيع الدخل والثروات غير المتساوي لم تُحلّ، فسيكون من الصعب التقدم في مكافحة الجوع وخفض

الفقر، وإنقاص القدرة على إشباع «أهداف التنمية الألفية» أو أيّ أهداف أخرى في هذا الصدد. كما ينبغي الإشارة، أيضاً، إلى وجوب زيادة المساعدات التنموية الرسمية؛ إذا كان المراد واقعاً خفض مستوى اللامساواة الراهنة؛ وبالتحديد أكبر المؤشّرات المطلوبة لتقويم الفقر في العالم. فالمشكلة هي في أنّ نظام المراقبة والمؤشّرات بأكمله عبارة عن جزء من فكرة النمو الاقتصادي الراهن وينسجم مع خطابها. لقد ولّد المجتمع الليبرالي الذي يعتبر جزءاً من عالم اليوم سرداً يفسّر به الأفراد ما يحيط بهم ويحدد فهمهم للظروف المحددة والاجتماعية التي يعيشونها. ولهذا السبب فإنه لمن المهم تغيير هذا السرد بما يسمح لقادة دول العالم أو حكوماته إعادة صياغة تفسيراتهم للواقع، وبالتالي الطريقة التي يصمّمون بها السياسات العامّة ويقومونها.

ولهذا السبب، أيضاً، ينبغي أن يترافق تغيير الفكرة مع إعادة تجديد إطار العمل المفهومي المنطقي غير الحديسي، فضلاً عن تبني مؤشّرات جديدة لقياس رفاية الإنسان المواطن. فأياً قياساً للتقدّمات في التنمية وفي رفاية الإنسان يجب أن يتجاوز المنهج (الطريقة) المحدود بالرؤية الاقتصادية-النقدية التي تختزل الظاهرة المركّبة متعدّدة الأبعاد، كما هو الفقر، إلى مجرد إنشاء مفهومي تُشتقّ منه مؤشّرات دنيا. ولهذا السبب، فإنّ النقاش في صدد تحديد أهداف تنموية جديدة يجب أن يستمر، بحيث تتجاوز مقولات النمو الاقتصادي. ومن الضروري العمل على إنشاء مجموعة جديدة من المؤشّرات للفقر والمسائل الأخرى، بما قد تعنيه من إعادة تحديد للمجتمع الدولي والدولة والبشرية نفسها.

إنّ الأزمة الحالية التي يعاني منها النظام الدولي ككل تفتح الطريق أمام إعادة التفكير بالعلاقة التي تجمع ما بين الدولة والسوق؛ وكذلك النظر مجدّداً في فكرة النيوليبرالية التي تسود العالم منذ عدة عقود. وكما أشار «تقرير براندتلاند» في حينه: «إنّ التنمية المستدامة يجب أن تستند إلى إرادة الحكومات السياسية، حيث يجب اتخاذ قرارات حاسمة، أكانت اقتصادية أم بيئية أم اجتماعية».